مرسوم بتغيير نطاق اختصاص الوكالة الحضرية لأكادير

adala.justice.gov.ma

مرسوم رقم 2.11.171 صادر في 7 شوال 1432 (6 سبتمبر 2011) بتغيير نطاق اختصاص الوكالة الحضرية لأكادير [1]

رئيس الحكومة،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.93.51 الصادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بإحداث الوكالات الحضرية، ولاسيما المادتين 2 و5 منه؛

وعلى القانون رقم 20.88 المتعلق بإحداث الوكالة الحضرية لأكادير، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.89.225 بتاريخ 13 من جمادى الأولى 1413 (9 نوفمبر 1992) كما تم تغييره، ولا سيما المادة 2 و5 منه؛

وبعد الاطلاع على الظهير الشريف رقم 1.59.351 الصادر في فاتح جمادى الآخرة 1379 (2 ديسمبر 1959) في شأن التقسيم الإداري للمملكة، كما وقع تغييره وتتميمه؛

وعلى المرسوم رقم 2.88.584 الصادر في 24 من رجب 1413 (18 يناير 1993) لتطبيق القانون رقم 20.88 المتعلق بإحداث الوكالة الحضرية لأكادير، كما تم تغييره؛

وعلى المرسوم رقم 2.07.1292 الصادر في 4 ذي القعدة 1428 (15 نوفمبر 2007) المتعلق باختصاصات وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، كما وقع تغييره؛

وباقتراح من وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، وبعد استطلاع رأي وزير الاقتصاد والمالية؛

وبعد مداولة مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 24 من رمضان 1432 (25 أغسطس 2011)،

رسم ما يلي:

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام المادة 2 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون المشار إليه أعلاه رقم 1.93.51 الصادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993)، يشمل نطاق اختصاص الوكالة الحضرية لأكادير عمالتي أكادير - إداوتنان وإنزكان - آيت ملول وأقاليم اشتوكة - ايت باها وتارودانت وتيزنيت وسيدي إفني.

1 - الجريدة الرسمية عدد 5980 بتاريخ 23 شوال 1432 (22 سبتمبر 2011)، ص 4697.

المادة الثانية

تطبيقا لأحكام المادة 5 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون المشار إليه أعلاه رقم 1.93.51 الصادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993)، تتمم لائحة أعضاء مجلس إدارة الوكالة الحضرية لأكادير بما يلي:

- رئيس المجلس الإقليمي لسيدي إفني؛
- رئيس الغرفة الفلاحية لسيدي إفني.

المادة الثالثة

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية إلى وزير الاقتصاد والمالية ووزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 7 شوال 1432 (6 سبتمبر 2011).

الإمضاء: عباس الفاسي.

وقعه بالعطف:

وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية،

الإمضاء: أحمد توفيق حجيرة.

وزير الاقتصاد والمالية،

الإمضاء: صلاح الدين المزوار.